



التضامن مع المهاجرين:

دعم المجتمع المدني وغيره من الجهات المعنية في مواجهة جائحة كوفيد COVID-19

جنيف، 8 تموز/يوليه 2020

تتوجه شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة بالتحية إلى جميع الجهات الفاعلة التي توفر الحماية الحيوية والرصد والمؤازرة والمعلومات والدعم للمهاجرين وتتعاون معهم أثناء جائحة COVID-19. وكل من منظمات المجتمع المدني، وجمعيات المهاجرين والشبكات ومنظمات العاملين وأصحاب العمل والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية والسلطات والمجموعات المحلية والقطاع الخاص، وغير ذلك من الجهات الفاعلة، يلعب دوراً حيوياً في حماية العديد من الأشخاص الذين أضعفتهم الجائحة وفي مواجهة الجائحة. وتدعو الشبكة إلى زيادة الاعتراف بالعمل الذي تقوم به هذه الجمعيات، بما في ذلك من خلال سبل المشاركة الهادفة وزيادة الدعم الحكومي والمالي.

والتحديات التي يواجهها العديد من المهاجرين بالفعل تزداد تفاقماً نتيجة لأشكال الاستجابة لـ COVID-19 التي تفضي، إما في صيغتها أو بشكل غير مباشر، إلى التمييز والإقصاء. فالتمتع بتدابير الإغاثة والدعم الحكومي والاستجابة السياساتية الوطنية للجائحة من قبيل دعم الدخل وتدابير الوقاية الاجتماعية أمران قد ظلا، في معظمهما، أمرين مربكين. فما انبثق عن ذلك هو صورة تفاعل مع الفيروس غير متساوية من حيث التأثير، مما يُعزز أنماط التمييز بالاقتران مع تزايد العنصرية وكره الأجانب والتعصب ضد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفي نفس الوقت أيضاً انتهاك حقوق الإنسان.

وكما لاحظ ذلك الأمين العام في توجيهاته السياساتية بشأن COVID-19 والأشخاص المتنقلين، فإن استبعاد الأشخاص المتنقلين هو نفسه السبب الذي يجعل منهم أشخاصاً من بين أشد الأشخاص تأثراً بهذه الجائحة اليوم. وأكد كذلك أن هذا الإقصاء للمهاجرين من الاستجابة السياساتية لا يقتصر فقط على تقويض حقوق الإنسان الأساسية وإنما يقوّض أيضاً استراتيجيات الصحة العامة الجماعية الرامية إلى مكافحة الجائحة ودرورها. والإدماج سيكون له تأثير وهو الطريقة الوحيدة التي يمكننا أن نخرج بها من الأزمة والتغلب على جائحة COVID-19.

وأمام هذه الثغرات، عمد المجتمع المدني وغيره من الجهات المعنية ذات الصلة إلى سدّ الفجوة. فكل من المجتمع والجهات المعنية يُقدّم معلومات متعددة اللغات بشأن COVID-19 مكثفة وفقاً لسياق الهجرة الذي يعيش فيه المهاجرون ويعملون، كما يعرض خطوطاً مباشرة بشأن العنف القائم على نوع الجنس والتحرّش، والخدمات القانونية، والمشورة بشأن آليات التشكي، ورصد حقوق الإنسان، ودعم الصحة العقلية، والتدريب، والمناصرة، ودعم الحملات. ولقد خلقت هذه الجهات المعنية شبكات تضامن وهي تقدّم الدعم للمهاجرين، بما في ذلك الغذاء، والماء، والأدوية الأساسية، والمأوى، والمعدات الوقائية الشخصية، والمساعدة الاقتصادية. ولقد أنشأت صناديق إغاثة لعمال المنازل وغيرهم ممن ضاقت بهم الدنيا وفقدوا سبل العيش نتيجة للجائحة. ومنظمات العمال وأصحاب العمل، بما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي وبالتنسيق مع السلطات المحلية، تشجع المساواة في المعاملة والعمل اللائق واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية تيسر أيضاً إدماج المهاجرين في تخطيط الاستجابات السياسية للجائحة. وعمل الحكومات والجهات المعنية المنسق في استنباط الاستجابات السياسية لجائحة COVID-19 رئيسي في تأمين معالجة حقوق المهاجرين وإسهاماتهم والنهوض بها.

ولقد نظمت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة بنشاط سلسلة جلسات استماع مباشرة عبر الإنترنت حول COVID-19 لسماع الجهات المعنية على المستويات المحلي والوطني والعالمي موقرةً منبراً لتبادل المعلومات واستنباط استجابات يُعزّز بعضها البعض بشكل متبادل. وآراء الأفراد والمجموعات حول المسائل المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات تُعد مصدر أمثلة من أرض الواقع وتوصيات لأغراض الممارسات الجيدة.

وما هو واضح من خلال هذه المناقشات وسائر التقارير، هو أن هذه المنظمات، إذ توفر هذه المساعدة الحيوية، إنما هي تعمل كشبكة أمان حيوية متى غابت التدابير الحكومية وحيثما تحد القيود المفروضة على التنقل بشكل خطير من القدرة على دعم المهاجرين بشكل فعال. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المنظمات تشجع هذه الأدوار إذ هي أيضاً تواجه أزمة في القدرات – ناتجة عن كل من نطاق الأزمة ومداهها وتزايد القيود المفروضة على الموارد.

وتدعو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة إلى مزيد الاعتراف بهذه الجهات الفاعلة ودعمها، ولا سيما بمشاركتها المتسمة بالشمولية في التخطيط لمواجهة الجائحة والتمويل المرن والسريع لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية، لسدّ الثغرات وتلبية الاحتياجات والتصدي لجائحة COVID-19.

غير أن هذا الدعم الإضافي يجب أن يكمل التزام الدول الأساسي بتوفير استجابات لجائحة COVID-19 لا تميز فيها وتحتّم حقوق الإنسان، ويجب ألا يحل هذا الدعم محل الالتزام الأساسي. ويجب أن يشمل ذلك تأمين إمكانية الوصول إلى مجموعات الإغاثة الحكومية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الأساسية لصالح جميع المهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم.

والعديد من الدول والسلطات المحلية التي أطلقت استجابات شاملة للمهاجرين في سياق COVID-19 ودعمت الجهات المعنية تُعتبر مثلاً للممارسات الجيدة. وفي وقت نشهد فيه تزايداً في القيود المفروضة على التمويل العام من الأهمية بمكان الاعتراف بجميع هذه الجهات الفاعلة – وعملها مع المهاجرين – كشركاء أساسيين من أجل استجابة جماعية حقاً لجائحة COVID-19.

وتحث الشبكة أيضاً الحكومات على التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، بما في ذلك نهجها الشامل للمجتمع بأسره. وتدعو الشبكة الدول أيضاً إلى تنفيذ هذه التوصيات متى انطبقت على اللاجئين وطالبي اللجوء وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم، بما في ذلك حق كل إنسان في التمتع بالتساوي مع غيره بأعلى مستوى ممكن من الصحة.

والمبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي تعترف بأن السعي وراء حوكمة الهجرة القائمة على مبادئ يتطلب إسهاماً من جميع قطاعات الحكم والمجتمع. لقد آن الأوان، أكثر من أي وقت مضى، لضمان التقيد بهذا المبدأ.

لقد أنشأت الأمم المتحدة شبكة معنية بالهجرة لدعم تنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، فضلاً عن تأمين تقديم الدعم الفعال المناسب التوقيت والمنسق على صعيد المنظومة للدول الأعضاء.

والشبكة، في سياق الاضطلاع بولايتها، تعطي الأولوية لحقوق ورفاه المهاجرين ومجتمعات مقصدهم وأصلهم وتيسر عبورهم. وهي تضع التركيز على المسائل التي من شأن توخي نهج مشترك تجاهها على صعيد منظومة الأمم المتحدة أن يأتي بقيمة مضافة يمكن بسهولة قياس نتائجه ومدى تأثيره.

وستواصل الشبكة، من خلال التوجيهات السياساتية بشأن التنقل في وقت جائحة COVID-19¹، تقديم الدعم للمجتمع المدني من خلال عقد جلسات استماع منتظمة مع الجهات المعنية لإطلاعها على استجابات منظومة الأمم المتحدة وتوسيع نطاق مبادرات المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال استخدام الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية.

جهات الاتصال:

منظمة العمل الدولية

آدم باورز

موظف شؤون التخطيط والتنسيق في مجال الاتصالات

+41 (0)22 799 63 48

newsroom@ilo.org

المنظمة الدولية للهجرة

صفاء المسهلي

smsehli@iom.int or media@iom.int

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

روبيرت كولفيل

المتحدث الرسمي / رئيس دائرة الإعلام +41 22 917 9767 rcolville@ohchr.org

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

كريستوفر تايدي

أخصائي شؤون الاتصالات

+1 917 340 3017

ctidev@unicef.org

¹ <https://www.migrationnetwork.un.org/online-series-mobility-time-covid-19>

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيدة سونيا يي

كاتبة الخطابات والمتحدثة الرسمية

مكتب المدير التنفيذي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

sonya.yee@un.org